موضعه واعلم ان الذي احوج الامام الى هذه الحالات
الضرورة مع الضرورة بسوغ الحرام فضلا عما عداه فهذا
الوجه كلما مختصر ونحن نختم الكلام في هذا الاعتراض
بكلام للامامين المهديين احمد بن الحسين ومحمد بن المطهر
عليهما السلام لنا ايضا ما ذكر الامام المهدي لدين الله
احمد بن الحسين وقد سأله سائل عن جواز ما نحن فيه فقال السائل
في سؤاله اذا قال يا بجوزتنا ولنا لبني هاشم من الاخماس وسهم
الاموال المحضر والخراجيه والجزية ونحوها ولحقتهم المضرة
في نفوسهم واولادهم اولم يمكنهم ان يعيشوا في الجهاد
الا بما يسد فاقتهم ثم ان بعض المسلمين الاخيار من اهل
الزكوة قبل شيا منها ووضعه في اكساف لعوتتهم
على امورهم وامور الجهاد في سبيل الله ومما عليه من الحقوق
التي تجوز لهم هل يسوغ لهم ام لا فقد روى ان المتصدق
كان يامره ويسوغه ويعين من العلا وهذا اقل
حظرا هل يكون مخالفا لذلك اذا دعت اليه الحاجة
ام لا قال الامام عليه السلام الجواب ان ذلك جايز عند
الضرورة وتقاصر اجوال المجاهدين والاكساف واذا جاز

التحمل

التحمل لغير هذا من الحمل في البلوغ الى السلام من الوقوع
في المحظور جاز هذا لنا ايضا ما ذكر الامام محمد بن المطهر
عليهما السلام وقد اعترض معترض في الزكوة واوهم
المعترض ان الامام يستنفقها لنفسه الشريفة فكان من جملة
كلام الامام في جواب طويل حذفناه ما هذا لفظه
واما استنفاقي من الزكوة انا واهل بيتي فلا والله مبينا
يعلم الله صدقها وبيتها ما انفقتها علي ولا على اهل بيتي
حتى قال عليه السلام بل انفق مما فتح الله به علي او استفدت
وراهم الزكوة او قبضتها لمن وكلني ان اخلصه من بيت مال
او لمن وكلني اقبضها له زكاة او اقبضها له على بيت
او بريد تقربا الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
هذا كلامه عليه السلام وقد اردنا بايراد ما ذكرناه
الامامان المهديان عليهما السلام والرضوان ايضاح الحجة
وتنوير المحجة فيما يجاد فعله الامام عليه السلام من هذه
الامور المذكورة وقد انتهى الغرض من الكلام في
هذه الرسالة المباركة الفاخرة ان شاء الله تعالى وكان
الفراغ من تاليف كلامها وتاسيس اعلامها على اوفاها شديدة

اوفاق

Copyright © Leiden University